السياسة التعليمية والطبقية والمواطنة

دراسة مقدمة الى

المؤتمر العلمى العربى الثانى عشر(الدولى التاسع)

" التعليم والمجتمع المدنى وثقافة المواطنة "

جمعية الثقافة من أجل التنمية بالتعاون مع الأكاديمية المهنية للمعلمين

بالأشتراك مع جامعة سوهاج الأربعاء والخميس 25-26 أبريل 2018

اعداد

أ.د. مهنى محمد ابراهيم غنايم

أستاذ التخطيط التربوى واقتصاديات التعليم

كلية التربية جامعة المنصورة

ganaiem@yahoo.com

01005018390

obeikandl.com

تمهيد :

لكل مجتمع أهدافه العليا التى تترجم إلى فلسفة مجتمعية ، ثم إلى سياسة عامة ، توجه الدولة وتحدد ملامحها ، وتضع أطر أنظمة التعليم والصحة والدفاع والسياسة والأسكان والأمن ....الخ

والسياسة التعليمية هى جزء من السياسة العامة للدولة، والتى تعبر عن الاهداف العامة لها . وإذا كان لكل ميدان من ميادين العمل فى أى مجتمع سياسته ، فإن التعليم ومؤسساته لها سياساتها الضرورية والمهمة لإدارة شئون التعليم من شتى جوانبه.

والتعليم اهتمام مجتمعى يرتبط بسياسة الدولة ، كما يرتبط بنواحى اقتصادية ، سواء كان الحديث عن قطاعات خدمية أو انتاجية ، يتم من خلاله اعداد الكوادر اللازمة فى كل الميادين، ويرتبط التعليم كذلك بالنواحى الثقافية ، فمن خلاله ومؤسساته تنمى الثقافة وتنتقل ويحافظ عليها ، ومن خلاله نحافظ على القيم.

وعند صياغة سياسة تعليمية تبدو تساؤلات هامة يجب أن توضع فى الأعتبار، أين نعلم ؟ ماالمؤسسات التى نحتاجها ، ما مواصفاتها ، ما نمطها ، ما موقعها ؟ متى نعلم؟ .....الخ ،إنها الأبنية المدرسية والتجهيزات والمراحل الدراسية والعام الدراسى ، والبرامج الدراسية والجداول والتنظيم المدرسى والإدارة والصفوف الدراسية ....الخ

وفى السنوات الأخيرة تعالت صيحات متهمة سياسات التعليم بأنها تعزز أو تدعم التركيبة الطبقية فى المجتمع من خلال التعليم ، مما يضعف المواطنة والأنتماء

وهناك بعض الشواهد التى تعكس ضعف المواطنة والأنتماء منها –على سبيل المثال لا الحصر– رغبة كثير من الشباب فى الهجرة إلى خارج الوطن ، ويبدو أن ثقافة المواطنة مهزوزة لدى هؤلاء الشباب ، خاصة الشباب الجامعى

وهناك على ساحة الفكر التربوى تساؤلات هامة تعكس ماينبغى أن تقوم عليه السياسة التعليمية من أهمها :

من يتعلم؟ولماذا يتعلم؟وماذا يتعلم؟وكيف يتعلم؟وكم سنة يتعلم؟وماضوابط التعليم؟ وكيفية الأنتقال من مرحلة الى أخرى ؟وكيف يتوزع الطلاب على أنواع التعليم المختلفة؟ومن يوجه نظام التعليم فى الأتجاه الذى يسير فيه؟ومانوع وطبيعة المعارف التى يقدمها النظام التعليمى للطلاب ...؟ من يمول التعليم؟ماآليات اختيار القيادات التعليمة؟

ولما كانت سياسة التعليم تعكس –بشكل عام – حال المجتمع الذى تشتق منه، فإن أسئلة عديدة تطرح نفسها، تحاول الدراسة الحالية الأجابة عنها ، بغية تصورملامح رئيسة لسياسة تعليمية تدعم المواطنة والأنتماء ، من أهمها :

- مامفهوم السياسة التعليمية ،ومأأهميتها وماخصائصها ومامعاييرها؟
- هل سياسة التعليم تكرس الطبقية، وهل هى منحازة الى طبقة القادرين ؟
- هل سياسة التعليم تعيد انتاج التركيبة الأجتماعية (أو البناء الطبقى فى المجتمع) ؟
- ما علاقة الطبقية بنوع التعليم ؟
- ماعلاقة الطبقية بالمواطنة والأنتماء ؟
- وأخيرا ....كيف تصنع سياسة التعليم لتدعيم المواطنة والأنتماء ؟

أولا : سياسة التعليم

مفهوم السياسة التعليمية

تعبر السياسة التعليمية عن الاختيارات السياسية للدولة وعن قيمها وعاداتها وتقاليدها وتصورها للمستقبل وما تحتاج إليه من خدمات ، ومهارات وثروات بشرية وطبيعية واقتصادية. إنها عبارة عن المبادئ التي يقوم عليها التعليم وتحدد إطاره العام وفلسفته وأهدافه ونظمه.

وتعرف السياسة التعليمية اجمالا بأنها " تحديد الشكل العام للمراحل التعليمية التي ينتظم فيها المتعلم، وأهداف كل مرحلة من هذه المراحل، ومجموعة الخطط والبرامج والاتجاهات، وكذلك القوانين والقواعد والنظم والأسس العامة التي تسير على ضوئها وبهديها عملية التربية والتعليم فيه". (faculty.mu.edu.sa/download.php?)

وعند ربط السياسة التعليمية ببلد معين فأنها تعكس ثقافته وتوجهاته وتطلعاته، وبالتالى سوف تختلف سياسة التعليم من مجتمع الى آخر وفقا لأهدافة وفلسفته .إن السياسة التعليمية تتضمن أهدافاً مرشدة وموضحة ، فضلاً عن معايير ومحكات من أجل التنفيذ ومن أجل تحسين عملية التعليم ونوعيته .

وفى تناولها لمفهوم السياسة التعليمية لم تعطِ (Kerr) شيئاً محدداً ، ولكنها حاولت التقسيم إلى مجموعة من السياسات الفرعية ، خاصة بالإدارة والمناهج و التمويل والتوزيع ، وبوجه عام ذكرت إنها السياسة الضرورية لادارة التعليم تحت وجهة معينة ومن بين هذه التصنيفات :

1- السياسة التى توجه اختيار ومحتوى المنهج (السياسة المنهجية) وهى هامة للتعليم النظامى وتعد أحد تصنيفات السياسة الإدارية .

2- السياسة التى توجه وتنظم طريقة تنمية وتطبيق المحتوى المختار ، وهذا التصنيف مهم لإدارة التعليم ويمكن أن يشارإليه بالسياسة التنظيمية .

3- سياسة توزيع الموارد ،فتوزيع الموارد توزيعاً عادلاً يعتبر أمراً هاماً لأى سياسة تعليمية .

4- سياسة توزيع المنافع التعليمية(خدمات التعليم) وهذا يتصدى للسؤال من هم الذين سيتعلمون ؟ (Kerr,1976)

وتتضمن السياسة التعليمية لغة التعليم، وحريتة، وأحقيته وإدارته وتمويله وتنظيمه، بعد ان تستعرض الواقع الذي بنيت عليه من دين الدولة وانتمائها وعلاقتها الإقليمية والدولية والمبادئ الاجتماعية التي تسودها والمبادئ الاقتصادية التي تحكم حركة النمو والتنمية فيها، كما تتناول الأهداف العامة والخاصة للتربية والتعليم والتي توضح الملامح الرئيسية للتربية في الدولة .

أهمية السياسة التعليمية :

تتضح أهمية السياسة التعليمية من خلال الوظائف التي تقوم بها ومن أهمها:

- تشكل أساساً لتقويم الخطط القائمة والمقترحة.
- تيسير عملية صنع القرارات على المستوى الإداري.
- تقضي على التذبذب وعدم الاتساق والازدواجية.
- توفير نوعاً من الشعور بالأمن لدى العاملين، ودرجة من الاستقرار النسبي.
- توفير الوقت والجهد والمال على كافة المستويات الإدارية والفنية.
- توجيه النظام التعليمي.

خصائص السياسة التعليمية:

للسياسة التعليمية مجموعة من السمات والخصائص (كما ذكرها الرشيد وسنبل وبكر والغامدي والألمعي) ومن أبرز هذه الخصائص مايلي : (faculty.mu.edu.sa/download.php?fid=7338)

- **الموضوعية:** تسند السياسة التعليمية إلى فلسفة التربية المنبثقة من فلسفة المجتمع، والمعبرة عن موروثه الثقافي وتطلعاته المستقبلية، ومن ثم يجب أن تغيب عنها السمة الذاتية المرتبطة بالأشخاص، وتكتسب الموضوعية بانحيازها إلى مجموع الناس بخصائصهم ومشكلاتهم وطموحاتهم.
- **التطويرية:** وتعني أن السياسة التعليمية تخضع لقدر من التطور يجعلها تتواكب مع المتغيرات التي يعيشها المجتمع وكذلك تكون موجهة للتطوير الإيجابي ومتناغمة معه، فالاستقرار في السياسة التعليمية يمكن المخططين من رسم الخطط اللازمة لترجمة الاستراتيجية التعليمية إلى برامج ومشروعات، إلا أنه أمر نسبي، وإلا أصبح جموداً، ومن هنا تتطور السياسة التعليمية في أي مجتمع بتغير طبيعة المشكلات التربوية التي يواجهها.
- **التحديد والوضوح:** تعني السياسة التعليمية بتعيين الاختيارات التربوية الأساسية التي يتفق عليها المجتمع،وتحديد الأهداف الواجب تحقيقها وصياغتها بوضوح تام حتى يسهل تنفيذها.
- **الشمولية:** تهتم السياسة التعليمية بالنظرة الكلية والإطار العام في المسألة التعليمية، ولذلك تتجنب الإغراق في الأمور الفرعية والنظرة الجزئية التي تشكل قيوداً مستقبلاً.
- **العمومية:** الأصل عند وضع السياسة أن تكون توجيهية لا تفصيلية، ومصاغة في عبارات عامة وواسعة، وأن تكون مستقرة لا تتغير بتغير المراكز والمناصب الإدارية.

obeikandl.com

- **المعيارية:** تعنى السياسة التعليمية بتناول قضايا تربوية معاصرة، وتعكس مجموعة من القيم الإنسانية التي تسعى إلى تحقيقها كافة السياسات التعليمية، والتي تعتبر معيار للتربية والتعليم.
- **المرونة والدينامية:** السياسة التعليمية ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية وثقافية وعلمية وتربوية، مما يفرض عليها الاتصاف بالمرونة والدينامية، وبأن تكون لها وظيفة تفسيرية وتوجيهية لما يليها من مستويات سواء على مستوى التخطيط وتحديد الاستراتيجيات أو على مستوى التنفيذ والبرامج الإجرائية والزمنية.

معايير صناعة السياسة التعليمية :

إن عملية رسم السياسة التعليمية يعتبر مطلباً أساسياً وملحاً تفرضه طبيعة العمل التربوي المنظم ، نظراً لكون السياسة التربوية منطلق الأهداف التربوية ومرتكز توجيه العملية التعليمية، ومحور تنظيم ودفع الجهود القائمة عليها، وهي أساس لوضع استراتيجيات تطوير التربية، وترجمتها الى خطط تنفيذية رشيدة والسياسة التربوية بالإضافة الى ذلك تحكم قيام التوازن الموضوعي، والاستمرار المتنامي لحركة التعليم . وهناك معايير تحكم السياسة التعليمية الناجحة من أهمها : (مطر،2006)

–المرغوبية : درجة تقبل الجماهير المتأثرين بها إلى جانب أن أهدافها مرغوبة تحظى بإجماع ، ويمكن الدفاع وعنها وتبريرها و الرد على منتقديها .بتبريرات معقولة إلى جانب قدرة واضعيها على جعلها مقبولة

–الفعالية : هناك أكثر من جانب فيما يتعلق بموضوع الفعالية ، إلا أن المقصود هنا هو قدرتها على التأثير فى الوضع الحالى والتغيير نحو الأفضل وقدرتها على التكيف مع الأوضاع المتغيرة. ومن بين ما يجعلها فعالة ، إمكانية الدفاع عنها بمعايير علمية تعليمية تعتمد على نتائج البحوث العلمية ، إما أن تكون السياسة بمعزل عن البحوث فهذا خطأ كبير

– العدل : من المعروف أن السياسة التعليمية بوجه عام ، للجميع على حد سواء ، ليست لفئة دون أخرى ، الكل من المفروض أن يتعلم إلى أقصى مدى ، قدرات الفرد واستعداداته هى المعيار وليست العوامل المادية

– القابلية للتطبيق : فكثيراً ما نجد فى سياسات التعليم عبارات مفعمة باللفظية ، يغلب عليها جانب الشعارات ، إنها نوع من أنواع الدعاية . ومعروف أن أى سياسة تعليمية لا بد وأن تكون قابلة للتطبيق ، وما يجعل أى سياسة قابلة للتطبيق هو توافر الموارد المادية والبشرية اللازمة لذلك ، وضمان استمرارية تدفق تلك الموارد

مراحل بناء السياسة التعليمية:

السياسة التعليمية عملية منظمة تتم بمنهجية علمية غير خاضعة للذاتية، فهي تقود النظام التعليمي وتحدد ما يجب فعله على المستوى الاستراتيجي ليتم تحويله للوضع التشغيلي من قبل الإدارات التنفيذية من خلال خطط ومناهج وبرامج تحقق الأهداف التربوية التي ينشدها المجتمع، وهناك من يرى أن صناعة السياسة التعليمية –عند صياغتها – تمر بعدة مراحل ، وقد تختلف هذه المراحل من سياسة لأخرى، ومن دولة لأخرى، وبصفة عامة تمر صناعة السياسة التعليمية بالمراحل التالية :

- مرحلة ظهور القضية وتحديد المشكلة: والتعرف على المشكلة بحاجة الى عناية حكومية، ثم تأخذ المشكلة مكاناً لها على جدول الأعمال الرسمي، ومن ثم حشد مبكر لاستراتيجيات محددة لمواجهة المشكلة

- مرحلة تشكيل السياسة وإقرارها: تتضمن هذه المرحلة الكشف عن بدائل مختلفة

- مرحلة تنفيذ السياسة: وهنا يتم تفسير السياسة، وتطبيقها في حالات معينة، وتطوير مجموعة من البرامج أو برنامج معين

–مرحلة التقييم، ، فإذا كانت السياسة غير ناجحة وكانت النتائج غير مرضية، فانه يجب أن يحدث تغيير في اتجاه السياسة أو استبدالها بسياسة جديدة. (العمري، 1996)

وقد تكون مراحل رسم السياسة التربوية كالآتي :

-فترة عدم الرضا: وتتمثل بعدم رضا بعض الفئات في المجتمع، نتيجة الكبح والتغيير الواقع في نشاطاتهم بسبب وجود سياسة محبطة أو عدم وجود سياسة أحيانا

-إعادة صياغة وجهات النظر: وتكون هذه المرحلة عندما تكون حالة عدم الرضا ملحوظة بشكل كبير عندها يحدث ما يسمى بالتوجيهات الجديدة لتنقية وجهات النظر حيث يظهر القادة لشرح وتفسير شكوى الجماعات

-صياغة الأفكار: وتتم ترجمة المآخذ السلبية للمجموعة عدم الراضية وصياغة شكواهم الى بدائل

-الحوار: يتم توسيع مدى المشاركة وذلك من أجل تعزيز المشاركين من الانتقادات المقنعة، وهذه المرحلة تسبق التشريع

-التشريع يتم في هذه المرحلة رسم السياسات التربوية، ويتم في هذه المرحلة تحويل البدائل إلى قوانين

وفى مرحلتى الحوار والتشريع تعطى السياسة التربوية قوة كبيرة تجعل صانعي السياسة التربوية أكثر ثقة بمواد سياستهم لأنها بنيت على أساس قاعدة عريضة من الحوار، كما أن التشريع يمنحها قوة قانونية .

-التنفيذ: يوضع القانون الجديد موضع التنفيذ، وتستمر هذه العملية كلما ظهر نوع من عدم الرضا في أي مجال من المجالات التربوية

ويتم التنفيذ من قبل الجهات التي تقوم برسم السياسة التربوية والمشاركة في عملية صنعها

وهناك من ذهب الى القول أن عملية بناء سياسة التعليم تمر بمراحل محددة يمكن حصرها في المراحل التالية: (faculty.mu.edu.sa/download.php?fid=7338)

(1)مرحلة صياغة السياسة التعليمية:-

وهي أول عملية في بناء السياسة التعليمية، ويراعى فيها السياسات التعليمية الثابتة والتي هي جزء من سياسة الدولة العامة مثل السياسات والأهداف التعليمية المتعلقة بالدين والمعتقد والقيم، والنوع الأخر من السياسات التعليمية التي تتغير تبعاً لتغيرات حاجات الأفراد والمجتمع.

(2)مرحلة تبني السياسة التعليمية:

وهي مرحلة تبني وإقرار السياسة التعليمية من قبل الجهات العليا في الدولة واعتمادها لتصبح بعد ذلك وثيقة شرعية يجب أن تتبناها الجهات المسئولة عن التعليم وتجعلها محدداً رئيساً للعمل على المستوى التنفيذي .

(3)مرحلة تنفيذ السياسة التعليمية:

ويتم تنفيذ السياسة التعليمية عن طريق المؤسسة التعليمية الرسمية.

آليات صناعة سياسة التعليم (مبادىء ومراحل واعتبارات)

وفى محاولة لتوضيح عملية صنع السياسة وتناولها بالدراسة والتحليل ، توجد بعض النقاط التى يجب أن تؤخذ فى الاعتبار :

-ألا يكون هناك خلط بين صنع السياسة واتخاذ القرار ، فعملية الوصول إلى سياسة تختلف كثيراً عن عملية الوصول إلى قرار، والحقيقة إن السياسة لها دور كبير فى عملية اتخاذ القرار وصنعه

- يجب أن يؤخذ فى الاعتبار عند صنع السياسة التعليمية أنها مرتبطة بالمناخ السياسى وبالعمليات السياسية ، وعلى هذا فإن أحد المحكات اللازمة لضمان صنع السياسة ونجاح تنفيذها ، هو مدى القبول السياسى لها ، ومن هنا فإن السياسة العامة للدولة يجب أن تؤخذ فى الاعتبار لأنها أحد المصادرالاساسية التى تشتق منها السياسة التعليمية .

4- يجب أن تؤسس السياسة على قاعدة فلسفية معينة ، وذلك ، بالتأكيد على أن المبادئ والأسس المعلنة والمتبناة مفهومة ومدروسة ومراجعة من قبل المهتمين بالسياسة والمشتركين فى صنعها .

5- إن صنع السياسة هو محاولة منظمة لتشكيل المستقبل وليست بأى حال استجابات عشوائية صممت لتقابل اهتمامات خاصة طارئة فحسب .

6- يجب ان تكون هناك أهدف محددة ومعروفة ، وحس بالأولويات فى وجود إداريين مهتمين بقضايا ومشكلات السياسة ، إلى جانب سياسيين يركزون على الطرق التى تأخذ بها مؤسسات معينة المبادرة فى تشجيع واختيار أفكارهم .(مطر،2006)

وتعتبر عملية تحديد السياسة وصنعها عملية علمية موضوعية ، أو من المفروض أن تكون كذلك ، لانها تتبع فى إجراءاتها وروحها منهج التفكير العلمى ، وتتكون من عدة خطوات مترابطة وهى عملية تطبق على مراحل تبدأ غالباً ، بمرحلة وضع الأهداف ، ثم مرحلة اختيار الطرق العلمية المختلفة لتنفيذها ، ثم مرحلة التنفيذ وإعداد العدة وتوفير الوسائل والتمويل اللازم و الاجهزة المختلفة التى تساعد على ضمان نجاح عملية التنفيذ . ومن الممكن أن تعبر الخطوات التالية عن هذه العملية .

1- تقويم تمهيدى واستقصاء وتحديد للمشكلة أو القضية .

2- تحديد الاهداف وتوضيحها .

3- فحص وتقويم السياسات المحتملة (البدائل) لتحقيق الاهداف .

4- الاختيار والقرار ، اختيار مجموعة الأفعال وموازنة الآثار المتوقعة للبدائل المختلفة واختيار الملائم منها .

5-تحديد الوسائل الملائمة لوضع الافعال التى اختيرت موضع التنفيذ

ضوابط صياغة السياسة التعليمية:

تختلف السياسة التعليمية من بلد لأخر إلا أنه من الضروري أن يراعى عند صياغة أي سياسة تعليمية ولأي بلد من اعتبارات ينبغي مراعاتها عند وضعها ومن أهمها كما ذكرتها الأدبيات التي عرضت هذا الموضوع ومن أهمها ما يلي:

- السياسة التعليمية سياسة فرعية من السياسة العامة للدولة ومنبثقة منها
- يجب تكامل السياسة التعليمية مع بقية السياسات الفرعية للدولة؛ بحيث تتكامل فيما بينها من أجل تحقيق الأهداف التنموية للبلاد.
- توفر المرونة الكافية عند بناء السياسات مراعات للتغيرات المحتمل حدوثها.
- أن تكون السياسة التعليمية شاملة لجميع المراحل التعليمة؛ ولها القدرة على تحقيق التكامل بين مكونات السلم التعليمي للنظام التعليمي.
- أن يكون للسياسة التعليمية قدرة على توجيه حاضر النظام التعليمي واستشراف مستقبله .

سياسة التعليم والبناء الطبقى :

تعتبر الطبقية الأجتماعية والأقتصادية واحدة من أهم المشكلات التى يعانى منها المجتمع العربى (اجمالا) والمصرى (خاصة) وهى طبقية متأصلة طوال عقود من الاحتلال، ، فبعد أن

كانت العلاقة بين المستوى الاقتصادى ومستوى التعليم فى الماضى علاقة طردية، أدت سياسات الانفتاح الاقتصادى إلى كسر القاعدة وإتاحة الفرصة لأى فرد مهما كان مستوى تعليمه إلى الاقتراب من قمة الهرم الاجتماعى شريطة التفوق الاقتصادى. وهكذا أعاد المجتمع ترتيب صفوفه إلا أنه أبقى على المنظومة كما هى (منظومة الطبقية الاجتماعية والاقتصادية) وكان لشكل التعليم نصيب الأسد فى التسبب فى تلك الحالة المجتمعية غير الصحية (أبو ستة،2013)

فمنظومة التعليم الجامعى على سبيل المثال (حكومى –خاص –أجنبى) تساهم بشكل كبير فى الإبقاء على الشكل الطبقى للمجتمع وإعادة إنتاجه، فمبدأ تكافؤ الفرص أصبح مختلا به فى التعليم الجامعى (على سبيل المثال) بدءًا من فرصة الحصول على التعليم، مرورًا بشكل وجودة التعليم، ووصولًا لفرص العمل المعتمدة على مكتسبات التعليم .

قضية الطبقية :

هناك ثقافات تعليمية لكل فئة من الفئات ولكل طبقة من الطبقات ، فالطبقات المتوسطة تفضل التعليم العالى وكلما ارتفعت الطبقة تفضل مايسمى كليات القمة،وتقبل على التعليم الخاص مالم يتوفر لها التعليم الحكومى، أما عند الفقراء والطبقات الدنيا فيتم تفضيل ثقافة "التعليم القائم على الأستسلام" كما قال بها دكتور أحمد زايد ، وهو "تعليم القهر" أو "تعليم المقهورين" أو "تعليم المحرومين" كما يسميه الباحث .

وفى هذا الصدد يشير الباحث الى قضية يعتبرها غاية فى الأهمية ألا وهى " تعليم المحرومين وحرمان المتعلمين ، وقد سبق طرحها فى بحث علمى تم نشره على شكل كتاب بنفس العنوان فى عام1990 ، الأنجلو المصرية

وتعليم المحرومين يقصد به حرمان فئات ممن لهم حق التعليم ولكنهم لم تتاح لهم الفرص للألتحاق بالتعليم أو اختيار نوع التعليم الذى يرغبون فيه،أو أنهم التحقوا بالتعليم ثم تسربوا منه اختيارا أو اجبارا .

أما حرمان المتعلمين فيقصد به حرمان الكثير من الخريجين سواء من ال التعليم عالى أو المتوسط من فرص عمل ، أو حتى تخرجوا وعملوا فى مهن وأعمال لاتتناسب مع نوع وطبيعة التعليم الذى تلقوه خلال فترة دراستهم .

والتمييز الطبقى فيما يتعلق بالالتحاق بالتعليم الجامعى يتجلى فى أبهى صوره فى ثنائية الجامعات الحكومية والخاصة ،حيث أصبح لدينا الآن عدد من الجامعات الخاصة يفوق عدد الجامعات الحكومية ، حيث توفر الجامعات الخاصة فرصة للطالب المقتدر لا تُتاح لطالب يماثله فى المستوى العلمى ولكنه منتمٍ لأسرة فقيرة أو محدودة الدخل. فالطالب الذى لا يؤهله مجموعه دراسة إحدى التخصصات فى الجامعات الحكومية يتيح له المجلس الأعلى للجامعات

دراسة ذلك التخصص فى جامعة خاصة، بمعنى آخر فالطالب – أو أسرته – يشترى فرصته بالمال بينما لا يستطيع قرينه المكافئ له علميًا الحصول على نفس الفرصة لضيق ذات اليد. ويتعمق الأحساس بقصور العدالة إذا ما نظرنا إلى العوامل المساعدة لكلا الطالبين للحصول على مجموع أعلى فى الثانوية العامة، حيث يتجلى بوضوح الاختلاف الكبير فى الظروف المعيشية وجودة الخدمة التعليمية المقدمة، ولعل الدروس الخصوصية من أبرز عوامل النجاح فى واقعنا الذى ينحاز بطبيعة الحال لميسورى الحال ضد الفقراء (أبو ستة،2013)

ويذهب (البيلاوى، 2005) الى مشكلات واقع نابعة عن الفقر والهجرة من الريف الى المدينة وتزايد حركات العنف والتطرف والأرهاب ، وتسارع التقدم العلمى وتحولات الفكر الأجتماعى والتربوى ...الخ ، ويتساءل :

هل نجح التعليم فى مواجهة هذه التحديات؟بدل أن تعمل المدرسة والجامعة كوحدات انتاج ثقافى اجتماعى من اجل مجتمع جديد نجدها تعمل على انتاج أنماط ثقافية مهيمنة تكرس تخلف وتفاوت اقتصادى اجتماعى ومن ثم تضعف المواطنة والولاء للوطن والأنتماء للقومية العربية

والباحث يرى أنه بالرغم من محاولات عديدة للأصلاح الا أن بعض الشباب خاصة من هم فى فى مقتبل العمر يكرس جهده للهجرة ، غيرراض عن عمله وحياته (أطباء – مهندسون– صيادلة .....الخحتى بعض من يبتعثون للدراسة بالخارج لايرغبون فى العودة للوطن(هجرة العقول) Brain Drain

وهذا يترتب عليه اهدار كمى وكيفى (كمى أموال أهدرت،كيفى عقول بشرية خسرها المجتمع)

الطبقية ونوع التعليم :

كليات القمة مثال ..... والتعليم الفنى أمثلة .....

تبنت سياسات التعليم في مصر منذ عقود طويلة شعار العدالة الاجتماعية من خلال سياسة مجانية التعليم في المدارس منذ عام 1952. وبحلول عام 1963 تم إلغاء المصاريف في الجامعات أيضاً مما عكس توجهاً واضحاً لتبني حق التعليم للجميع الذي نصت عليه جميع دساتير مصر منذ دستور 1923 وحتى دستور 2014. إلا أنه بعد الإعلان رسمياً عن تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي عام 1974، بدا جلياً الانحياز الواضح للطبقة الغنية من المجتمع ليس فقط في صورة امتيازات اقتصادية ولكن تعليمية أيضاً. فبدأ التوسع في إنشاء المدارس الخاصة وتشجيعها وتوفير التسهيلات لبنائها من قبل الدولة مع تراجع شعار العدالة الاجتماعية.

وكان من الطبيعي أن تطال الخصخصة التعليم العالي أيضاً. حيث بدأت في الثمانينات سياسات تخفيض أعداد المقبولين في الجامعات بدعوى أن الأعداد تفوق حاجة سوق العمل، رافقتها تصريحات صادرة عن وزارة التعليم تتحدث عن التزام الحكومة بمجانية التعليم ما قبل الجامعي فقط. وبدا كل هذا كتمهيد لإصدار قانون 101 لسنة 1992 بشأن إنشاء الجامعات

الخاصة في ظل مخاوف مجتمعية مما قد تفرزه هذه الخطوة من عدم استقرار مجتمعي(أبو ستة،2013)

إن معايير القبول في الجامعات الخاصة تعكس بوضوح تحيزها للطبقة المقتدرة مالياً. ليس هذا فحسب، بل إن التعليم الجامعي الحكومي يضيف شروطاً للقبول تتعلق بالموقع الجغرافي للطالب، وهو ما يغيب في حالة التعليم الخاص.

كليات القمة ....مثال للطبقية

المتابع لتوزيع الطلاب على قطاعات التعليم يتبين له علاقة المستوى الأجتماعى والأقتصادى بنوع التعليم،حيث أن معظم –ان لم يكن كل – طلاب كليات القمة من أسر ذات مستويات اجتماعية واقتصادية مرتفعة، وهذا يساعد على توفير فرص أكبر فى تلقى الدروس الخصوصية التى تساهم بدرجة كبير فى حصول الطلاب على مجاميع أعلى تيسر لهم اللتحاق بكليات القمة .وعلى العكس من ذلك فالطلاب الفقراء وغير القادرين هم الغالبية العظمى فى باقى الكليات.

التعايم الفنى ....أمثلة للطبقية

لايخفى على أحد حال طلاب التعليم الفنى بأنواعه مقارنة بأقرانهم فى التعليم الثانوى العام فطلاب التعليم الفنى (تعليم الأستسلام) معظمهم –ان لم يكن جميعهم–من أسر ذات مستوى اجتماعى واقتصادى محدود(وهم غالبا فقراء أبناء الريف المصرى غير القادرين)

ولايخفى على أحد النظرة التى كانت ومازالت متدنية لهذا النوع من التعليم، كما أن حال التعليم الفنى فى مصر يرثى له فى كل جوانب العملية التعليمية ،هذا بالرغم من حاجة سوق العمل المصرى(والعربى) الى الخريج المؤهل فى مختلف تخصصات التعليم الفنى، والخريجون كثر ،الا أن تأهيلهم غير كاف لتلبية متطلبات سوق العمل .

إن طبقية شديدة –كانت ومازالت –تطل برأسها على مختلف أنواع التعليم مما يسبب خللا فى المواطنة والأنتماء لأبناء الوطن (والأسباب كثيرة،من بينها سياسة التعليم)

الطبقية والمواطنة

مفهوم المواطنة :

المواطنة مفهوم مركَّب ومتعدد الأبعاد ويتماس مع مختلف البنى السياسية والثقافية والاجتماعية، ولا ينحصر في مجرد نصوص دستورية أو قانونية ولكنه أوسع من ذلك كثيراً؛ فإنفاذ مبدأ المواطنة في الواقع من خلال استحقاقات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية يتطلب رؤية حاكمة لصنع السياسات العامة على مستوى أجهزة ومؤسسات الدولة المختلفة، وأيضاً رؤية ملهمة لكل مؤسسات التنشئة الاجتماعية

و"المواطنة هى مفاعلة بين الأنسان المواطن وبين الوطن الذى يعيش فيه وينتمى اليه،وهى تقتضى أن يكون انتماء المواطن وولاؤه كاملين للوطن يحترم هويته،ويؤمن بها،وينتمى اليها،ويدافع عنها" (النجار ، د.ت)

وهذه العلاقة مع الوطن تتفق مع القول بأن حب الأنسان لوطنه وشعبه حب غريزى يولد مع الأنسان ذى الفطرة السليمة. وهناك أقوال مأثورة فى هذا المعنى :

(حب الوطن من الأيمان ، اذا أردت أن تعرف وفاء الرجل فانظر فى حنينه الى وطنه ، بلدى وإن جارت علي عزيزة أهلى وإن ضنوا على كرام)

والمواطنة تنطبق على جميع المواطنين الذين يعيشون فى وطن واحد دون تفاوت بينهم ، وتستدعى المساواة بينهم فى الحقوق والواجبات المنبثقة من الأنتماء الوطنى.

ويشير موقع ويكيبديا (https://ar.wikipedia.org/wiki) الى مفهوم المواطنة بأنها كلمة اشتقت في الأصل من كلمة المدينة أو Polis باليونانية، وكانت تعني ذلك على اعتبار أنّ المدينة حق من حقوق الإنسان فتسمح له المشاركة في شؤون بنائها، وكانت تستخدم أيضاً ترجمة للكلمة الفرنسية Citoyenneté والتي تعني بالإنجليزيةCitizenship ، أما بالعودة إلى معاجم اللغة العربية فإنّ المواطنة كلمة مشتقة من الوطن، وقد عرفها ابن منظور بأنّها المنزل الذي تقيم فيه، والموطن هو مشهد الحرب.

وتعرّف المواطنة اصطلاحاً بأنّها صفة المواطن الذي ينتمي للوطن وبانتمائه هذا يترتب عليه واجبات كالولاء، والدفاع، وأداء العمل، ويسن له حقوق كحق التعليم، والرعاية، والعمل، وعليه فإنّ المواطنة هي علاقة وطيدة محددة بدستور وقوانين تربط بين الفرد ودولته، شرط أن تضمن له المساواة بين المواطنين، والعيش المشترك، والنظام الديمقراطي.

والمواطنة جملة من القيم المعيارية تمثل حق الأنسان فى الحياة الأمنة الكريمة وفى العدالة والمساواة فى الحقوق الأجتماعية بصرف النظر عن جنسه أو دينه أو مذهبه ،وكذا حقه فى التعبير عن رأيه وانتخاب من يمثله على قمة السلطة السياسية فى وطنه (الغامدى،2010)

والخلاصة أن المواطنة تعنى أن يكون المواطنون جميعا سواء فى الحقوق والواجبات داخل حدود دولهم .

والمواطنة تضمن للمواطن : المساواة، والحرية ،والمشاركة ، والمسؤلية الأجتماعية :

– المساواة تتمثل قيمة المساواة بين المواطنين في البلد من خلال حصول الجميع بشكل متساوٍ على حق التعليم، والعمل، والجنسية، والمثول أمام القضاء، واللجوء إلى القانون والقضاء حال الخصومة وطلبا للحق، ومعرفة تاريخ الوطن، والمعلومات التي تدور حول ذلك كله.

–الحرية تنعكس قيمة الحرية في الحصول على حق حرية الاعتقاد الديني، وبالتالي حرية ممارسة الشعائر التي تتناسب مع هذا الاعتقادي، بالإضافة إلى حرية التنقل، والتعبير عن الآراء

حـول مشـاكل الـوطن والحلـول الممكنـة، وأخيـراً حريـة المشـاركة فـي المـؤتمرات الاجتماعيـة والسياسية.

– المشاركة تتضمن قيمة المشاركة في تنظيم حملات سلمية من شأنها الضغط على جهة ما لتغيير قرار ما أو سياسة ما، وهنا لا بد من التأكيد على المنهج السلمي الذي يتمثل في المظاهرات والإضراب دون عنف أو تخريب، كما تشمل قيمة المشاركة إمكانية الانتخاب والترشح للانتخابات العامة، وتشكيل الأحزاب لخدمة المجتمع أو شريحة منه.

– المسؤولية الاجتماعية تكمن قيمة المسؤولية الاجتماعية في دفع الضرائب المترتبة على العقار وخلاف ذلك، بالاضافة إلى أداء الخدمة العسكرية، واحترام الآخرين بما في ذلك حرياتهم وخصوصياتهم.(حجاب،2017)

ثقافة المواطنة

ثقافة المواطنة لا تعني فقط المعرفة التامة بمجموع القيم المكونة لها، وإنما هي الوعي بأهميتها في الحياة الفردية والمجتمعية، والاقتناع بفاعليتها في المجتمع لأجل تحقيق أهدافها المعلنة والضمنية. وهي لا تستقيم مع القيم السلبية التي تنافيها، وتنافي شروط وجودها. وهي التي تساهم في بناء نظام سياسي ديمقراطي،وترتكز ثقافة المواطنة على ركائز أساسية منها : القيم ، الأكتساب ، والممارسة (قريش،2007&مغيث،2018&الغامدى،2010)

– **القيم:** إن مضمون المواطنة يقوم على مجموعة من القيم والمبادئ والأساسيات الإيجابية والأخلاقية؛ وبذلك فالمواطنة تشكل نسقا من القيم تتفاعل فيما بينها وهي تعني قيم المساواة والعدل والإنصاف والبناء والحوار والوحدة في تنوع والتكامل والتضافر والتآزر والتضامن والاندماج في المجتمع من أجل إغنائه وتطويره وتحسينه والحرية والكرامة والمشاركة والتسامح والديمقراطية والاختلاف ... وهذه القيم بعد غرسها في النشء والمواطن تعمل على تعزيز الانتماء للوطن وخدمته والدفاع عنه، والسعي من أجل العيش المشترك مع الشريك الاجتماعي الذي يتقاسم الحياة مع الآخرين في الوطن.

– **اكتساب المواطنة** : لا يمكن للمواطنة وقيمها أن تقوم دون اكتسابها عبر التربية والتنشئة عليها بمختلف الوسائل والطرق والأدوات التي تعمل في مجال إكساب المواطنة، وهي كثيرة؛ بدء بالأسرة وانتهاء بالمدرسة ومرورا بوسائل الإعلام والتكنولوجيا والإعلاميات ومؤسسات المجتمع المدني. ويتحدد دور المدرسة أيضا في تنمية قيم المواطنة من خلال وجود إدارة تربوية تعي مفهوم التربية الحديثة، وتمارس أسلوب ديمقراطي في قيادة المدرسة وتعمل على خلق بيئة

تعليمية فاعلة من خلال نسج علاقات تواصل إنسانية وتربية مع المعلمين والمتعلمين على حد سواء .

–**ممارسة المواطنة :** لا معنى للمواطنة من غير ممارسة فعلية لها على أرض الواقع، حيث تصبح بدون ممارسة ترفا فكريا لا فائدة منه. والمواطنة دون ممارسة تهدم ثقافة المواطنة والمواطنة ذاتها من الداخل، لأنها تفقد لدى المواطن قيمتها العملية والنفعية.وممارسة المواطنة هي الضامن الوحيد للدخول إلى دولة الحداثة والديمقراطية والعادلة والقادرة نتيجة ممارسة الحقوق والواجبات التي ترتكز عليها الدولة الحديثة، وفي غياب أية ممارسة واقعية معيشة لا يمكن أن نتحدث عن المواطنة.

أزمة أخلاق تعكس حال المواطنة وواقعها :

هناك أسباب عديدة لأزمة التربية الأخلاقية ،اجتماعية واقتصادية وسياسية داخلية وخارجية، ويأتى على راس هذه الأسباب مايسمى العولمة أو الكوكبية ومايرتبط بها من وسائل التواصل الأجتماعى ، ومن بين هذه الأسباب :

–قصور التربية الخلقية في مناهج التعليم على كافة المستويات

-ضعف التدين في نفوس الشباب

-التصور الخاطئ لشرائع الإسلام و أحكامه وروحه

- غياب القدوة الصالحة في كثير من المجالات

- طغيان الجانب المادي والإهتمامات الدنيوية في العلاقات والأعمال على حساب الأخلاق

–نقص البرامج التوعوية والأنشطة التي تعنى بالجانب الأخلاقي

-قصورأنظمة وقوانين تحافظ على المبادئ والقيم الأخلاقية العامة وتوقع العقوبات المناسبة على مرتكبي الجرائم الأخلاقية المتجددة

كما أن التربية المدرسية ومايكتنفها من أساليب قد تكون من أهم الأسباب التى تحدث أزمة التربية الأخلاقية ،ويتضح ذلك فيما يلى :

-التعليم المدرسى متهم بأنه منحاز الى العقلانية (التحصيل وحشو المعلومات) على حساب الأخلاقيات

-المدرسة متهمة بأنها تعزز الفروق بين الطبقات الأجتماعية

-التركيز على نتيجة المدرسة بصرف النظر عن حل المشكلات المدرسية حتى لو كانت أخلاقية

-الأفتقار الى العدالة فى توزيع الخدمات التعليمية بالمدارس

-عدم صلاحية الكثير من الأبنية المدرسية لتحقيق الأهداف التربوية وتعزيز التربية الأخلاقية

-اهمال الطابع الأنسانى فى التعليم المدرسى فيما يرتبط بدروس التربية الوطنية والفنية والدينية والمجالات (زراعى- صناعى- اقتصادمنزلى ....)

سياسة التعليم وتدعيم المواطنة والأنتماء :

تصور ملامح سياسة تعليمية تدعم المواطنة والأنتماء :

من المتعارف عليه ، أن من يصنع السياسة التعليمية ويحدد خطوطها العريضة وأهدافها ، هم من يملكون تمويلها وتنفيذها ، وقد يكون هناك تفويض من قبل الدولة لبعض الافراد للقيام بهذا الأمر ، وقد يشارك المهتمون والمتخصصون ، وقد يشترك الاهالى عن طريق ممثليهم بصورة أو بأخرى ويعبرون عن آرائهم ، ولكن هذا يتوقف إلى حد كبير ، على نوعية العنصر البشرى ، ودرجة التعليم والوعى فى المجتمع(مطر،2006)

وعليه فهناك ضرورة لتخطيط سياسة تعليمية تبدو ملامحها فيما يلى :

احياء قضية المواطنة والأنتماء

-تعديل الخطاب التربوى

-اعادة رسم خريطة التعليم ورؤيته ورسالته

-تغيير ثقافة التعليم بما يتماشى مع التغيرات العصرية

-تغيير ثقافة الأسرة ونظرتها الى التعليم

-ادماج الطبقات الأجتماعية المختلفة مع بعضها البعض

-اتاحة التعليم للجميع فى كل مراحله دون تمييز بين الطبقات اجتماعيا واقتصاديا اتساقا مع مبادىء الدستور المصرى

-ضمان تعليم الطبقات الفقيرة تعليما جيدا

-ضمان توزيع خدمات التعليم بما يحقق مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة والديموقراطية بين مختلف شرائح السكان والمناطق الجغرافية والريف والحضر

وتخطيط هذه السياسة يتطلب :

-تشكيل فريق عمل من المتخصصين فى مجالات التربة والتعليم لوضع رؤية للسياسة التعليمية (قد يكون هذا الفريق من النخب التربوية المتمثلة فى لجنة القطاع التربوى، واللجان العلمية

للترقيات ،والمكتب الفنى لوزيرى التعليم العالى والتربية والتعليم ،زخبراء مشهود لهم بالكفاءة فى الميدان التربوى)

–الأعلان عن مؤتمر قومى يشارك فيه المهتمون والأحزاب والأعلام .....ورجال دين،يتم عرض هذه الرؤية ومناقشتها .

ومن أهم هذه الملامح كذلك فى سياسة عربية (مصرية) يجب أن تضع فى الأعتبار عددا من المبادىء من أهمها :

–المبدأ الدينى(الهوية الوطنية والقومية العربية)

–المبدأ العلمى (اعتماد المنهج العلمى أساسا لبناء سياسة تعليمية)

–المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية(العدالة فى توزيع الخدمات التعليمية)

–الجمع بين الأصالة والمعاصرة

– التربية للحياة (التربية المستمرة) والتعليم للعمل

–الديموقراطية وحقوق الأنسان

– تعزيز الذاتية الثقافية وإعداد المواطن الصالح

–تقوية الطبقة الوسطى فى المجتمع

–المبدأ الأنسانى

وأخيرا وليس آخرا :

سياسة تعليمية لدعم المواطنة والأنتماء وقضايا اجتماعية هامة :

على الرغم من التوسع فى التعليم العالى حكومى وخاص ،مازالت هناك منغصات تحتاج تغيير السياسة التعليمية ، فالمشكلات ليست اقتصادية فحسب ، بل فهناك النظرة الأجتماعية التى تؤكد على قضايا هامة غير اقتصادية ،ومن أهم القضايا التى يجب أن توضع فى الأعتبار عند صناعة السياسة التعليمية :

–قضية المواطنة والأنتماء

–قضية الطبقية

–القضية الثقافية

–قضية البطالة

–قضية العنف والتطرف خاصة فى التعليم الفنى

–قضية الخلل بين الأنتاج البحثى واستهلاك المعرفة

وقضايا أخرى سياسية واجتماعية واقتصادية

ومايهمنا هنا ارتباط سياسة التعليم بالمواطنة والأنتماء :

obeikandl.com

لاشك أن العدالة فى التعليم (تكافؤ الفرص بين مختلف الطبقات) كما تعكسه سياسة التعليم (مايجب أن يكون) سوف تؤدى لترسيخ قيم المواطنة وتمثلها ، وهذا يؤدى بدوره الى الأنتماء الوطنى .

وختاما :

إذا أردنا حقًا تحقيق العدالة الاجتماعية، علينا تحقيقها أولًا فى سياسات التعليم التى ترسخ لمفهوم الطبقية وتزيده توغلًا فى جسد المجتمع وتُفاقم من مرضه بدلا من أن تساعد على شفائه (أبو ستة،2013)

مصادر البحث

-أبو ستة،أمل (2013) تعليم أفضى الى طبقية ، دخول يوم2018/2/18 على الموقع
-http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate

-أبو ستة،أمل(2015) التعليم لمن يدفع ولا عزاء للعدالة الاجتماعية فى 2015/2/8، على الموقع السابق

- أبو ستة،أمل(3017) المهارات الناعمة فى 31 /2017/7،على الموقع السابق

-أبو كليلة، هادية محمد (2001) قوى الضغط وصنع السياسة التعليمية...التحدى والأستجابة ، فى البحث التربوى وصنع السياسة التعليمية ،الأسكندرية،دار الوفاء للطباعة والنشر

-بن شمس،ندى على حسن(2017) المواطنة فى العصر الرقمى نموذج مملكة البحرين،سلسلة دراسات التنمية السياسية، معهد البحرين للتنمية السياسية

-البيلاوى،حسن حسين(2005) المنهج الأثنوجرافى فى دراسة المدرسة مجلة التربية المعاصرة(عدد خاص البحث الكيفى فى التربية) العدد(71)السنة(22)أكتوبر

-اللجنة الوطنية المصرية للتربية والعلوم والثقافة (2010) مشروع تعزيز التعليم الفنى والمهنى من أجل التنمية المستدامة فى مصر،القاهرة

-حجاب،حنين(2017) كيف يتحقق مفهوم المواطنة على الموقع :
http://mawdoo3.com

-سليمان،سعيد أحمد (2005)الحال الراهن للدراسات التربوية الكيفية فى مصر، مجلة التربية المعاصرة ، مرجع سابق

obeikandl.com

استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030 على الموقع
-http://sdsegypt2030.com
- العمري، حيدر محمد(1996) مدى تنفيذ السياسات التربوية وانعكاس ذلك على الرضى الوظيفي لدى العملين في وزارة التربية والتعليم، ، جامعة اليرموك،الأردن
- عدلى،هويدا (2016-2017) قيمة المواطنة لدى الجامعات العربية ،مجلة السياسة الدولية العددان 36،37
- الكوارى، علي خليفة (2001) المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، ط 1 ، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية
-الغامدى،عبد الرحمن على(2010) قيم المواطنة لدى طلاب الثانوى وعلاقتها بالمن الفكرى،الطبعة الأولى، جامعة نايف للعلوم الأمنية،الرياض
-غنايم،مهنى محمد،أبو كليلة،هادية محمد(1990) تعليم المحرومين وحرمان المتعلمين،الأنجلو المصرية،القاهرة .
-غنايم،مهنى محمد(2002) أزمة التربية الخلقية فى المجتمع العربى،المظاهر.. الأسباب .. الحلول،المؤتمر العلمى السنوى الثالث"منظومة التربية الخلقية"مركز طيبة للدراسات التربوية،القاهرة 11-12 مايو
- قريش، عبد العزيز (2007) مفهوم المواطنة وحقوق المواطن يوم 2007/7/13 هلى الموقع http://www.oujdacity.net/regional-article-12593-ar/regional-article-12593-ar.html دخول يوم 2018/2/7
- كمال مغيث، كمال(2018) :الطبقية تهدد التعليم الجامعى دخول 2018/2/11 البوابة نيوز على الموقع : http://www.albawabhnews.com/1412691
- مطر، سيف الإسلام على (1985) دراسات فى التخطيط التربوى ، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر . الاسكندرية
-مطر،سيف الاسلام على(2006) السياسة التعليمية ، ضمن مقررات مشروع تطوير برامج الدراسات العليا التربوية بالتعليم الألكترونى،كلية التربية جامعة المنصورة،مشروع تطوير كليات التربية بالجامعات المصرية
-النجار،عبد الله مبروك& أبو عاصى،محمد سالم(د.ت) مفاهيم يجب لأن تصحح،وزارة الأوقاف،المجلس الأعلى للشؤون الأسلامية ،القاهرة
-ويكيبديا على الموقع :
https://ar.wikipedia.org/wiki-

-Kerr, Donna.(1976) Educational Policy . Analysis , Structure and Justification . N.Y. And Mckay.

-خصائص السياسة التعليمية ، على الموقع : دخول يوم 2018/4/10

-faculty.mu.edu.sa/download.php?fid=7338

obeikandl.com